دور استثمار أموال واحتياطات التأمينات الاجتماعية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية

د. عيد أحمد أبوبكر
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة الزيتونة الاردنية

ملخص البحث

نظام التأمينات الاجتماعية هي نظام إجباري قومي يزيد من حجم المدخرات الوطنية التي يتوقع أن تساعد في تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الوطني، ويصون كذلك رأس المال البشري، ويعيد توزيع الدخل تلقائياً عن طريق ما يقدمه من مزايا تأمينية مختلفة، وتقوم هيئات التأمينات الاجتماعية باستثمار فوائض الأموال الناتجة عن زيادة الإيرادات على النفقات التأمينية والإدارية والعمومية من خلال المساهمة في الشركات العاملة في القطاعات المختلفة كالقطاع الصناعي والعقاري والمالي وقطاع الخدمات.

تعتبر نظم التأمينات الاجتماعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية، فهي تهدف إلى تعظيم المدخرات الوطنية من خلال ما تقوم به من تجميع اشتراكات من المؤمن عليهم وصاحب العمل، من أجل الإسهام في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن توفير الحماية والأمان لقوى العمل والإنتاج وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي التي تعتبر محوراً رئيسياً من محاور التنمية الاجتماعية. وتعتبر الاشتراكات وعائد استثمارها أهم مصادر تمويل نظم التأمينات الاجتماعية في مصر.

وتهدف السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية إلى تنمية الاقتصاد القومي ودعمه مع توافر مبدأ الضمان للأموال المستثمرة بشقيه الاسمي والحقيقي، بالإضافة إلى مبدأ السيولة وهناك مبدأ تنفرد به استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية وهو تحقيق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية للمؤمن لهم وأصحاب المعاشات، حيث أن موارد نظم التأمينات الاجتماعية تتحقق من خلال الاشتراكات المحصلة وعائد الاستثمار المحقق، كما ان عائد الاستثمار يعتبر جزء أساس من تمويل المزايا التأمينية.

مقدمة:-

تتمثل أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية في أسلوبين رئيسين هما أسلوب الموازنة pay as you go system وأسلوب التمويل الكامل full fund ويرجع الفرق بين الأسلوبين إلى حجم ودور الاحتياطيات التي يتم تكوينها ، ففي الأسلوب الأول يكون الغرض الأساسي للاحتياطيات مواجهة التقلبات العكسية في معدلات

الأخطار التي يتم التعامل معها ، أما في الأسلوب الثاني فتتكون احتياطيات اكتوارية ضخمة بهدف استثمارها بمعدل فائدة مناسبة والحصول على ريع استثمار يساهم إلى جانب الاشتراكات في تمويل المزايا التأمينية.

إن نظام التأمينات الاجتماعية المصري يتبع في تمويله أسلوب التمويل الكامل ، والذي فيه يتحقق التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات من خلال اشتراكات يتم تحديدها بما يكفي لتمويل المزايا التأمينية المقررة للمؤمن عليهم منذ بدء سريان النظام وحتى بلوغهم سن المعاش. وعلى العكس فإن أسلوب الموازنة يتحدد فيه التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات الفعلية سنوياً أو قد تمتد فترة التوازن إلى عدة سنوات ، وهو ما يعرف بأسلوب الموازنة على فترات (التوازن المرحلي).

في مصر تقوم الخزانة العامة للدولة بالمساهمة في نظام التأمينات الاجتماعية بنحو 70% من جملة المعاشات المنصرفة سنوياً بالإضافة إلى حصتها في موارد النشاط الجاري للمؤمن عليهم كصاحب عمل ، ويقوم نظام التأمينات الاجتماعية بإقراض الفائض لديه إلى بنك الاستثمار القومي بعائد بلغ 10% سنوياً في الوقت الراهن ، ويقوم بنك الاستثمار القومي بإقراض هذه الأموال مرة أخرى إلى الخزانة العامة لتمويل الاستثمارات العامة بمعدل 12% سنوياً والهيئات الاقتصادية بمعدل 13% سنوياً.

وبالتالي فإن أثر نظام التأمينات الاجتماعية القائم حالياً يؤدي إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة بقيمة الاعتمادات السنوية التي يتم إدراجها بموازنات صندوقي التأمين الاجتماعي لمقابلة مساهمة الدولة في المعاشات ، بالإضافة إلى الفوائد والأقساط التي تستحق سنوياً لبنك الاستثمار القومي ، هذا فضلاً عن الاعتمادات التي تخصص بالباب الأول الأجور لمقابلة حصة الدولة من المعاشات كصاحب عمل. والجدول التالي يوضح الفجوة بين الاشتراكات المحصلة والمعاشات المنصرفة خلال الفترة من 2000/99 حتى 2004/2003.

جدول رقم (1)

الاشتراكات المحصلة والمعاشات المنصرفة

خلال الفترة من 2000/99 حتى 2004/2003   بالمليون جنيه

السنة	الاشتراكات المحصلة (1)	المعاشات المنصرفة (2)	الفجوة بين الاشتراكات والمعاشات	نسبة (2)/(1)%
2000/99	12032	12848	816	107
2001/2000	12884	14602	1718	113
2002/2001	13904	17124	3220	123
2003/2002	14181	18967	4786	134
2004/2003	16295	21070	4775	129

المصدر: تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات ، القاهرة ، 2003-2004 ، ص ص 92-98

من الجدول السابق يتضح أن المعاشات والتعويضات المنصرفة في تزايد مستمر من سنة لأخرى نتيجة لصدور التشريعات التأمينية المتتالية التي تهدف إلى رفع المعاناة عن كاهل أصحاب المعاشات والمستحقين

عـنهم ، وقـد بلغـت الفجـوة بـين الاشـتراكات المحصـلة والمعاشـات المنصـرفة نحـو 4.8 مليـار جنيـه عـام 2004/2003 ، ووصلت مساهمة الخزانة العامة للدولة 14.8 مليار جنيه ، أي أن هناك فائضاً وصل إلى 10 مليار جنيه قامت هذه الصناديق بإيداعه لدى بنك الاستثمار القومي مقابل عائد بلغ 10% سنوياً ، ثم قام البنك بدوره بإقراضها إلى الخزانة العامة للدولة بفائدة وصلت إلى 12% ، وهكذا أصبح العبء مضاعف على الخزانة العامة للدولة ، والجدول التالي يوضح حصة صندوقي التأمينات الاجتماعية في المعاشات وما تتحمله الخزانة العامة للدولة خلال الفترة من عام 2001/2000 حتى عام 2004/2003.

جدول رقم (2)

مقدار ما يتحمله نظام التأمينات الاجتماعية وما تتحمله الخزانة العامة للدولة في المعاشات

خلال الفترة من 2001/2000 حتى 2004/2003 بالمليون جنيه

السنة	ما يتحمله صندوقي التأمينات الاجتماعية	ما تتحمله الخزانة العامة للدولة	الإجمالي
2001/2000	4696.5	9905.1	14601.6
2002/2001	5153.9	11969.9	17123.8
2003/2002	5729.3	13238.1	18967.4
2004/2003	6231.3	14838.5	21069.8

المصدر: تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات ، 2003-2004.

من الجدول السابق يتضح أن ما تتحمله الخزانة العامة للدولة أكثر من ضعف ما يتحمله صندوقي التأمينات الاجتماعية ، من ثم زيادة عجز الموازنة وتضخيم الدين العام ، مما يترتب على ذلك من تزايد اعتماد الخزانة العامة على إصدار الأذون والسندات لتوفير مساهمتها في صناديق المعاشات وبالتالي زيادة أعباء الدين العام من فوائد وأقساط سواء تلك المدفوعة لبنك الاستثمار القومي أو المستحقة عن الأذون والسندات المستحقة على الخزانة العامة.

هذا وقد تناولت الدورة العربية السابعة للتأمينات الاجتماعية التي عقدت في تونس في مايو 1985 موضوع تمويل نظم التأمينات الاجتماعية في العالم العربي والطرق المختلفة للتمويل (منظمة العمل العربية :1985)، وكان من أهم توصياتها أن تأخذ الدول العربية بأسلوب التمويل الكامل حتى يتحمل كل جيل من هذه الأجيال المتعاقبة الأعباء التي تخصه ، وحتى لا يؤدي الأمر في نهايته إلى فشل هذه النظم وتحمل الخزانة العامة لهذه الدول بأعباء مالية لا يمكن تحملها ، كما ركزت هذه الدورة على ضرورة تسمية احتياطيات التأمينات الاجتماعية بالمخصصات الرياضية ، حتى يفهم واضحاً أنها تمثل التزاماً على النظام وحقوقاً للمؤمن عليهم والمستفيدين منها. كما أشارت إلى ضرورة التأكيد دائماً عن مدى كفاية الاشتراكات والتركيز على الاستثمار الحقيقي لهذه المخصصات الرياضية باعتبارها حقوقاً تمس مصالح الملايين من المواطنين.

قد تناول مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي المصري الذي عقدته جامعة القاهرة في مارس 1996 موضوع تمويل نظم التأمينات الاجتماعية ، ودور نظم التأمينات الاجتماعية في ظل التحول الاقتصادي ، وأثر التضخم الاقتصادي على قيمة المعاشات واحتياطيات نظام التأمين الاجتماعي ، والاستثمار المباشر لأموال

التأمينات الاجتماعية (مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي: 1996)، وكان من أهم توصياته ، تطوير السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية على أساس علمي بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لتلك الأموال وتحقيق أفضل عائد يسهم في تدعيم نظام التأمينات الاجتماعية وبما يؤدي إلى تخفيف العبء المالي عن الخزانة العامة للدولة.

<u>مشكلة البحث :</u>

تنقسم نظم التأمينات الاجتماعية وفقاً للأساس المستخدم في تحديد الاشتراكات والمزايا إلى قسمين أساسيين هما (محمد البلقيني ، جمال واصف :1999):-

1- نظم الاشتراكات المحددة. وفيها يتم تقدير المزايا التأمينية وفقاً لاشتراكات يتم تحديدها وتحصيلها مسبقاً خلال مدة خدمة المؤمن عليهم ، بحيث تستخدم هذه الاشتراكات وعوائد استثمارها في سداد قيمة المزايا المستحقة.

2- نظم المزايا المحددة. وفيها يتم تحديد ماهية المزايا التأمينية المطلوب تقديمها للمؤمن عليهم ومن ثم يتم تقدير الاشتراكات التي تلائم تمويل تلك المزايا.

ونجد أن نظام التأمينات الاجتماعية في مصر يتبع النوع الأول (نظم الاشتراكات المحددة) حيث يتم تقدير المزايا التأمينية فيها وفقاً لاشتراكات يتم تحديدها وتحصيلها مسبقاً. وإذا كان تحديد الاشتراكات وكذلك تحديد المزايا يكون بصفة مُسبقة، لذا فإنه يجب تحديد نسبة الاشتراكات الصحيحة التي تلائم المستوى المطلوب من المزايا، وأن معدل الاشتراك الشهري في نظام التأمينات الاجتماعية المصرى كنسبة من الأجور والمرتبات يصل إلى 31% للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة ، 34% للعاملين بقطاع الأعمال العام ، 36% للعاملين بالقطاع الخاص ، وهذا ما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (3)

معدل الاشتراك فى نظام التأمينات الاجتماعية المصرى كنسبة من الأجور والمرتبات %

نسبة الاشتراك	العاملين بالجهاز الإداري للدولة			العاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال			العاملين بالقطاع الخاص		
نوع التأمين	حصة العامل	حصة صاحب العمل	حصة الخزانة العامة	حصة العامل	حصة صاحب العمل	حصة الخزانة العامة	حصة العامل	حصة صاحب العمل	حصة الخزانة العامة
تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	10	15	1	10	15	1	10	15	1
تأمين إصابة العمل	-	1	-	-	2	-	-	3	-
تأمين المرض	1	3	-	1	3	-	1	4	-
تأمين البطالة	-	-	-	-	2	-	-	2	-
الإجمالي	11	19	1	11	22	1	11	24	1
	31			34			36		

المصدر: تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات، القاهرة ، عدد 2004/2003 ، ص ص 70-72.

من الجدول السابق يتضح أن معدل الاشتراك الشهري في نظام التأمينات الاجتماعية المصري بصفة عامة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بصفة خاصة - حيث يمثل معدل اشتراكه 26% من الأجور والمرتبات –

مرتفع نسبياً بالمقارنة بدول العالم الأخرى ، وبالرغم من هذا الارتفاع النسبي لمعدلات الاشتراك الشهرية إلا أن المزايا الممنوحة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم تتدهور قيمتها باستمرار بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وذلك على الرغم من قيام الدولة بصرف زيادة سنوية للمعاشات اعتباراً من 1987/6/1 لمواجهة خطر التضخم، ويرجع السبب فى ذلك الى السياسة الاستثمارية غير السليمة لاموال واحتياطيات التأمينات الاجتماعية رغم ضخامة هذه الاموال. والجدول التالي يوضح توزيع استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية طبقاً لأوجه الاستثمار المختلفة في عام 2009/2008 مقارنةً بعام 2008/2007:

جدول رقم (4)

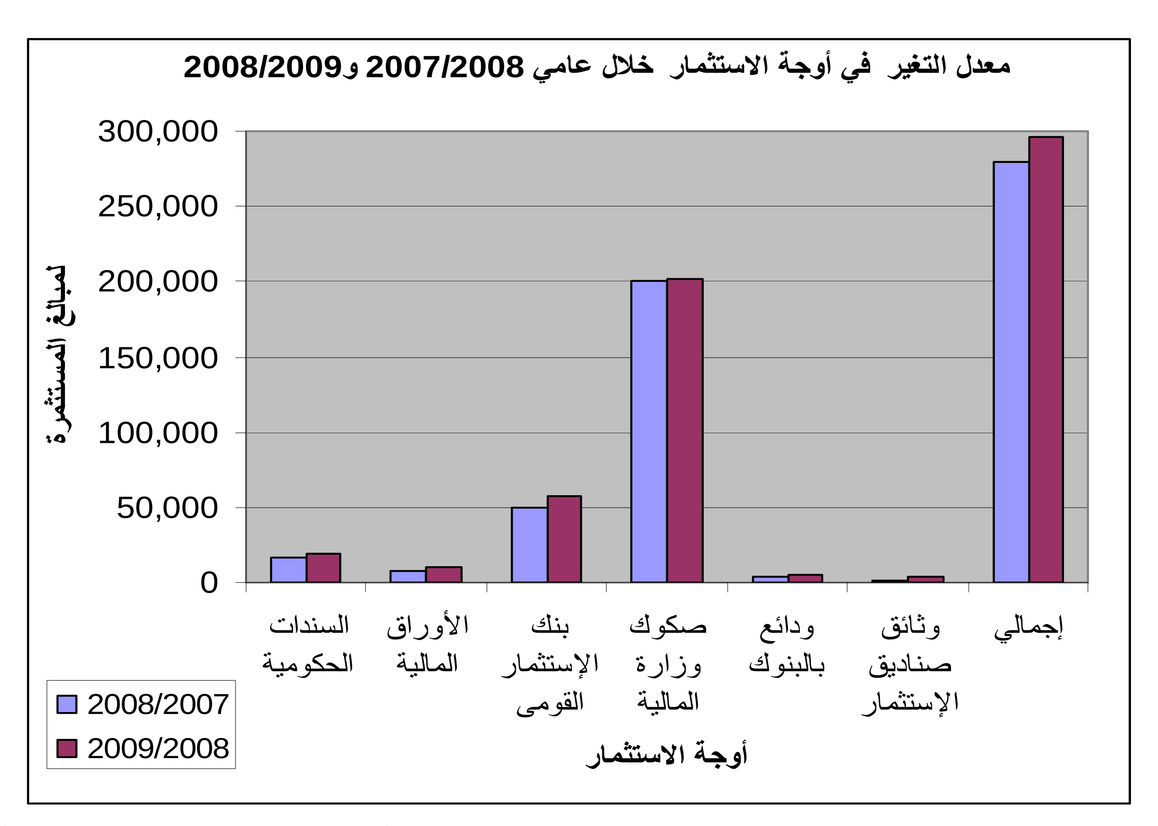
توزيع استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية طبقاً لأوجه الاستثمار المختلفة

في عام 2009/2008 مقارنةً بعام 2008/2007. بالمليار جنية

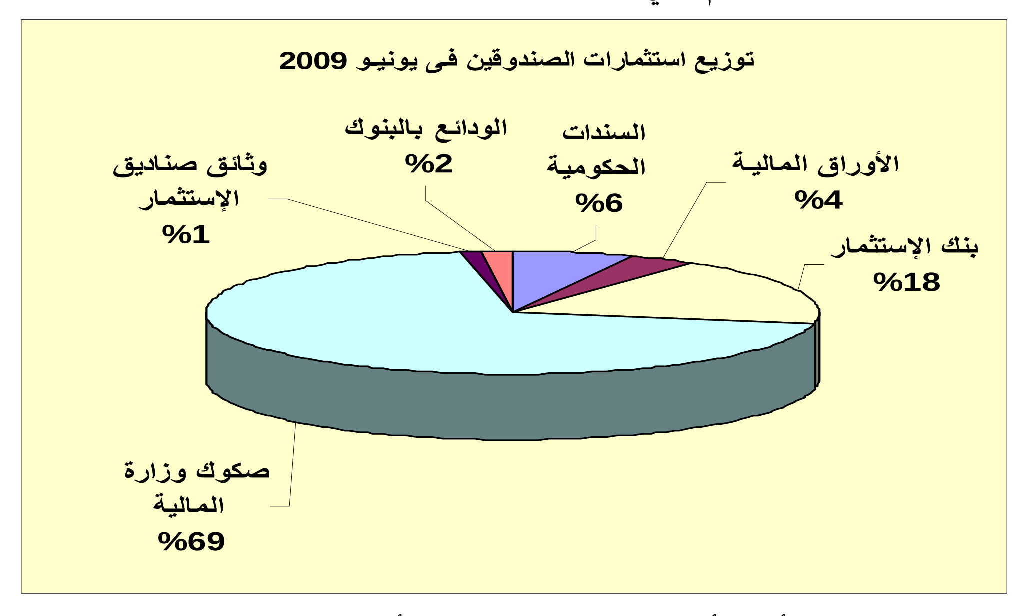
بيان	2008/2007		2009/2008	
	قيمة	%	قيمة	%
السندات الحكومية	16.624	5.94	18.684	6.31
الأوراق المالية	7.592	2.71	10.541	3.56
بنكالاستثمار القومي	50.067	17.9	56.879	19.21
صكوك وزارة المالية	200.002	71.5	201.487	68.06
ودائع بالبنوك	3.771	1.35	5.112	1.73
وثائق صناديق الاستثمار	1.681	0.6	3.355	1.13
الإجمالي	279.736	100	296.057	%100

المصدر: تقرير انجازات نتائج أعمال قطاع التأمينات الاجتماعية.

من الجدول السابق يتضح أن الأموال المستثمرة لنظام التأمينات الاجتماعية ارتفعت في 2009/6/30 لتصل إلى نحو 296 مليار جنيه بعد أن كانت حوالي 280 مليار جنيه في 2008/6/30 بزيادة قدرها 5.83%، وبتحليل هذه الأموال اتضح أن 172 مليار جنيه تخص صندوق العاملين بالقطاع الحكومي وبنسبة قدرها 58% بينما 124 مليار جنيه تخص صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص بنسبة 42%. ويوضح الشكل التالي تطور أرصدة استثمارات صندوقي التأمين الاجتماعي خلال 2008/2007 و 2009/2008:



كما يوضح الشكل التالي توزيع نسب الاستثمارات لصندوقي التأمين الاجتماعي والمعاشات بين أوجه الاستثمار المختلفة خلال العام المالي 2009/2008:



ووومما هو جدير بالذكر أيضا أن استثمارات صندوقي التأمين الاجتماعي حققت عائدا بنسبة 7,4%، بلغ نحو 22.3 مليار جنيه، منها 15,3 مليار جنيه عائد استثمارات صندوق العاملين بالقطاع الحكومي و7 مليارات جنيه عائد استثمارات صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص مقابل 14,5 مليار جنيه في فترة المقارنة.

وقدم المدير العام لمكتب العمل العربى تقريراً حول التأمينات الاجتماعية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن هناك علاقة جدلية وتأثيرا متبادلا بين التأمين الاجتماعى وكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمفهوم الأساسى عن هذه العلاقة هى أن تحقق التأمينات الاجتماعية برامج التنمية الاقتصادية

والاجتماعية باستثمار احتياطى أموالها فى خطط التنمية فى الدولة، كما أن لها دورا هاما فى الحد من مشكلة البطالة.

والبحث يحاول الاجابة على التساؤل التالى: هل السياسة الاستثمارية لاموال التأمينات الاجتماعية فى مصر حققت اهدافها الاقتصادية والاجتماعية؟

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث الى تقييم الدور الذى تقوم به السياسة الاستثمارية لنظام التأمينات الاجتماعية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة ، وذلك من خلال:

1- توفير التمويل اللازم للخطة العامة للدولة.
2- ضمان العائد الملائم على اموال التأمينات الاجتماعية.
3- عدم زيادة عجز الموازنة واللجوء الى التمويل بالعجز.
4- مواجهة العجز فى اموال التأمينات الاجتماعية الناتج عن زيادة المنتفعين من ناحية ،وزيادة المعاشات لمواجهة التضخم من ناحية اخرى.
5- مواجهة الاثار السلبية للخلل فى سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وخاصة بعد الازمة المالية العالمية الاخيرة 2008.

الدراسات السابقة :-

- دراسة (علي شاكر: 1979) قام الباحث بدراسة تحليلية لنظام التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية وبيان مدى كفاية استثماراته لمواجهة التزاماته ، حيث عرض الباحث موارد والتزامات نظام التأمينات الاجتماعية مع التركيز على الاشتراكات والمعاشات الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، ثم بعد ذلك عرض مراحل الموازنة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية (مرحلة الفائض، مرحلة التوازن، مرحلة العجز) ، وأخيراً تناول الاحتياطيات المتراكمة لنظام التأمينات الاجتماعية وكيفية استثمار هذه الاحتياطيات ، وكان من أهم ما أوصت به الدراسة :-

1. ضرورة إعطاء صندوقي التأمينات الاجتماعية المرونة الكافية لاستثمار الاحتياطيات المتراكمة بما يمكن من مواجهة الالتزامات المستقبلية مواجهة حقيقية دون اللجوء إلى الخزانة العامة للدولة لتمويل أي عجز جديد.
2. تعديل التشريعات التي تحد من قدرة نظام التأمينات الاجتماعية على استثمار أمواله والتي هي في حقيقتها تمثل الحقوق المستقبلية للمؤمن عليهم.
3. إن استثمار معظم أموال التأمينات الاجتماعية – بنسبة لا تقل عن 96% - عن طريق الدولة (بنك الاستثمار القومي والخزانة العامة للدولة) له آثاره الضارة في المستقبل.
4. انخفاض عائد الاستثمار السنوي لاستثمارات نظام التأمينات الاجتماعية ، حيث يبلغ في المتوسط 4.6% سنوياً ، ويرجع انخفاض هذا العائد إلى اتجاه غالبية استثمارات نظام التأمينات الاجتماعية إلى الاستثمار عن طريق الدولة التي تعطي عائد سنوي في حدود 4.5% سنوياً ، في

الوقت الذي فيه عائد الاستثمار على الودائع الثابتة يتراوح بين 8% إلى 10%. ويترتب على انخفاض العائد وثباته انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمارات نتيجة للانخفاض في القوة الشرائية للنقود.

- دراسة (G. A. Mackenzie: 1988) هدفت الدراسة إلى تحليل نظم الضمان الاجتماعي في الدول النامية بصفة عامة، ونظم التأمينات الاجتماعية بصفة خاصة ، وتناولت طرق التمويل المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الدول النامية تستخدم أسلوب التمويل الكامل في تمويل نظم التأمينات الاجتماعية بها، وهو الأسلوب الذي ينتج عن اتباعه تكوين احتياطيات ضخمة ، وكان من أهم ما أوصت به الدراسة أنه يجب ألا تستخدم هذه الاحتياطيات في تمويل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ، حيث أنه في هذه الدول تستخدم احتياطيات التأمينات الاجتماعية في تخفيض قيمة العجز الحكومي وبالتالي فإنه ينظر إلى الاشتراكات على أنها مثل الضرائب بدلاً من أنها نوع من الادخار ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الارتفاع والتقلب الشديد في معدل التضخم سوف يزيد الاختلال في معدل العائد على الاحتياطيات باستثناء الاستثمارات المرتبطة بالرقم القياس ، علاوة على ذلك فإن موجة كبيرة غير متوقعة من التضخم سوف تقضي على القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات.

- دراسة (الدسوقي:1990) قام الباحث بدراسة مدى كفاية اشتراكات نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، حيث عرض الباحث طرق تمويل نظم الضمان الاجتماعي بصفة عامة وطريقة التمويل بالاشتراكات بصفة خاصة ، والعوامل المؤثرة على تحديد الاشتراكات ، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة :-

1- أن مفهوم الرسوخ المالي Financial Stability الذي يعكس قدرة النظام أو المؤسسة التأمينية على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية طبقاً للقواعد الرياضية والفنية ، وذلك وصولاً إلى محفظة متوازنة تتعادل فيها الإيرادات والمصروفات ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التقريب بين متغيرين هما الإيرادات والمصروفات وأنه يلزم توافر شرطين مهمين هما :
   - أن تكون نسبة الاشتراكات المحصلة من البداية هي النسبة الصحيحة.
   - أن يتحقق من الاستثمار عائد حقيقي يطابق العائد الفني المفترض تحقيقه من هذه الاشتراكات المجمعة على المدى الطويل.
2- وجود علاقة قوية بين اشتراكات وتعويضات التأمينات الاجتماعية وبين الدخل القومي السنوي ، عدد السكان ، عدد المشتركين بالنظام ، متوسط الأجور.
3- إن زيادة معدل العائد الحقيقي عن استثمار أموال واحتياطيات التأمينات الاجتماعية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في مدة استحقاق المعاش تعادل 10 سنوات.

- دراسة (متولي والدسوقي: 1991) قام الباحثان بدراسة العلاقة بين متغيرات قطاع الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية ، وذلك خلال الفترة 1973-1983 ، وقد اشتملت متغيرات الضمان الاجتماعي على عدد المشتركين الموجودين على رأس العمل ، اشتراكات التأمينات الاجتماعية في السنة المعنية ، تعويضات التأمينات الاجتماعية ، الاحتياطيات المتراكمة للتأمينات الاجتماعية ، أما المتغيرات

الاقتصادية فقد اشتملت على الناتج المحلي الإجمالي ، إنتاج قطاع النفط ، إنتاج قطاع المباني والخدمات ، مستوى المدخرات الوطنية ، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة:-

1- أن متغيرات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية تتأثر بطريقة مباشرة بكل من المتغيرات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب القطاع النفطي من هذا الناتج.
2- وجود علاقة موجبة قوية بين مستوى المدخرات الوطنية ومتغيرات الضمان الاجتماعي.
3- تتأثر احتياطيات التأمينات الاجتماعية بالمتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي ودخل القطاع غير النفطي ، وفي ذات الوقت تؤثر في هذه المتغيرات.
4- وجود علاقة آنية بين المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات الضمان الاجتماعي ، فالعوامل الاقتصادية تؤثر في متغيرات التأمين الاجتماعي وتتأثر بها.
5- تتأثر احتياطيات التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية بالتغيرات في أسعار الفائدة العالمية ، حيث أن جزءاً كبيراً من هذه الاحتياطيات يستثمر خارج البلاد نظراً لضيق الطاقة الاستيعابية لهذا الاقتصاد.

- دراسة (Noriaki Niwata,:1992) قامت الدراسة بتحليل المشاكل المرتبطة بالمعاشات الخاصة (غير الحكومية) في اليابان ، وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل العائد على استثمارات أموال المعاشات بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاشات الخاصة بنسبة تتراوح من 15% إلى 19%. علاوة على ذلك فإن المعاشات تتزايد بنسبة 2% تقريباً ، بينما زيادة معدل العائد على الاستثمارات بنسبة 2% سيؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة المعاشات بنسبة تتراوح من 30% إلى 35%.

- تناولت دراسة (الحلاق وآخرون: 1996) الآثار المباشرة لاستثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي على الاستثمارات الكلية في الأردن خلال الفترة 1980-1993، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم بناء نموذج قياس يشمل ثلاث معادلات تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن أرباح مؤسسة الضمان الاجتماعي تساهم بدور ضئيل في توجيه وتشجيع الاستثمار في الأردن، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوجيه استثمارات الضمان الاجتماعي التوجيه السليم لأن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي هي أغنى المؤسسات الوطنية، حيث بلغ معامل استثمارات الضمان الاجتماعي في معادلة صافي الاستثمارات الذي يمثل دور استثمار المؤسسة في الاستثمارات العامة الأردنية حوالي (0.72).

- دراسة (مشروع المعونة الفنية لدعم السياسيات القطاعية تحت رعاية هيئة المعونة الأمريكية :2000) حيث قام مشروع المعونة الفنية لدعم السياسات القطاعية تحت رعاية هيئة المعونة الأمريكية بإجراء دراسة تهدف إلى تحسين نظام التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية ، وقد توصلت الدراسة إلى :-

1- اقتراح الانتقال من النظام الحالي الذي يقوم على أساس دفع الاشتراكات طول مدة العمل مع نظام للمزايا المحددة pay as you go defined benefits system إلى نظام متعدد المستويات Multi-pillar system ، حيث يشكل المستوى الأول منه نظام إجباري عام يضمن حداً أدنى من المعاش للمتقاعدين ، تضطلع به وزارة التأمينات الاجتماعية ويمول من الإيرادات العامة للدولة أو باشتراكات على الأجور الأساسية فقط ، أما المستويان الثاني والثالث فهما وسيلة لربط أموال

المعاشات بسوق رأس المال ، حيث يمثل المستوى الثاني خططاً غير مركزية إجبارية شخصية محددة الاشتراكات Decentralized, Mandatory, Personal, defined-contributions plans. يقوم مديرو هذه الخطط بالاستثمار في الأوراق المالية من خلال البورصة ، أما المستوى الثالث – وهو الموجود حالياً في صورة الصناديق الخاصة للمعاشات – فيتكون من خطط وظيفية اختيارية خاصة محددة المزايا occupational, voluntary, defined-benefits plans.

2- ضرورة ربط مدخرات المعاشات بسوق رأس المال وذلك بهدف تنشيط البورصة وإنجاح برنامج الخصخصة.

- بينما دراسة (Thomas and Tanks:2001) إلى فحص انجاز عينة من صناديق المعاشات البريطانية خلال الفترة 1983-1997، وتوصلت الدراسة إلى أن العائد المحقق من هذه الصناديق يساوي العائد على مؤشر فينا نشيال تايمز(FT ALL Share Index)، كما أن بيتا الصندوق قريبة من الواحد، وقد استنتج الباحثان أن توجيه الاستثمارات في الصناديق المختلفة متقارب بحيث لم يتفوق أي صندوق في أدائه على باقي الصناديق ، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لحجم الصندوق على العائد المحقق منه.

- بينما تهدف دراسة (صالح:2001) إلى تحليل استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأسهم المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1992-1996، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء استثمارات المؤسسة في الأسهم المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية وبين أداء محفظة منتقاة بطريقة عشوائية.

- وقد قام (Natarov and Chebtareva:2002) بدراسة طرق الاستثمار المختلفة لصندوق المعاشات في الجمهورية الروسية، التي تتوزع على الودائع البنكية والارواق المالية الحكومية والخاصة، وقد بين الباحثان أن السياسة الاستثمارية لصناديق المعاشات يتم التحكم بها من قبل الحكومة من حيث تحديد سقف لنسبة الاستثمار في كل أصل من الأصول المختلفة، وكذلك تحديد معدل المخاطرة المقبول المصاحب للاستثمار، هذا بالإضافة إلى وضع سقف لنسبة الاستثمار في شركة معينة نسبة إلى الاستثمار في باقي الشركات، كما أوضح الباحثان أن البدائل الاستثمارية المتوفرة لصناديق المعاشات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معدل أسعار الفائدة والسيولة والمخاطرة وطول الفترة الزمنية للاستثمار(قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل)، وكذلك بينت الدراسة أهمية صناديق المعاشات في تحفيز وتطوير الأسواق المالية، حيث أشارت إلى أن ظهور بعض الأدوات المالية الحديثة (مثل المشتقات) ما هو إلا تلبية لحاجة هذه الصناديق للتحوط من خسائرها.

- دراسة (وليد صالح:2005) حيث هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل الاستثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتحديد نسبة الاشتراك المناسبة لنظام الضمان الاجتماعي في الأردن، والتي تتضمن الموازنة بين نفقات وإيرادات المؤسسة على المدى الطويل، وتناولت الدراسة تحليل المحفظة الاستثمارية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمتمثلة في الأسهم والقروض والعقارات والودائع وأذونات الخزانة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأسهم المتداولة في سوق عمان المالي وبين أداء استثماراتها من القروض والودائع، مما يعني أن الاستثمار في القروض والودائع كان أفضل من الاستثمار في الأسهم. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن نسبة

الاشتراك الحالية لنظام الضمان الاجتماعي في الأردن غير كافية لضمان الموازنة بين إيرادات ونفقات المؤسسة على المدى البعيد.

خطة البحث:

اولا: موارد وطرق تمويل نظام التأمينات الاجتماعية.

ثانيا: السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية.

ثالثا: دور استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اولا: موارد وطرق تمويل نظام التأمينات الاجتماعية:

1) موارد نظام التأمينات الاجتماعية :

حددت تشريعات التأمينات الاجتماعية مواردها الرئيسية التي تعتمد عليها في مواجهة التزاماتها ، وهذه الموارد تعتمد على عدة مصادر من أهمها الاشتراكات المحصلة من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال وريع استثمار أموال النظام ، وتنص المادة السابعة من قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 على أن تتكون أموال صندوقي التأمين الاجتماعي من الموارد الآتية: (وزارة التأمينات ، 1985)

1- الاشتراكات التي يؤديها كل من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال.
2- عائد استثمار أموال صندوقي التأمينات الاجتماعية.
3- المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
4- المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو صاحب العمل أو المؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في التأمين.
5- الرسوم التي يؤديها أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم.
6- المبالغ الإضافية المستحقة.
7- إيرادات تأمينية أخرى.
8- الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها.

وتتمثل إيرادات نظم التأمينات الاجتماعية – بصفة أساسية – في الاشتراكات المجمعة التي يدفعها كل من العامل ورب العمل والدولة بالإضافة إلى عائد استثمار هذه الاشتراكات المجمعة ، فإن الزيادة في هذه الاشتراكات المحصلة عن تلك المزايا المقررة ، بالإضافة إلى العائد الناتج من استثمار هذه الاشتراكات يمكن التعبير عنه بالاحتياطيات أو المخصصات الرياضية، ولأن احتياطيات نظم التأمينات الاجتماعية هي في الواقع مخصصات مالية تمثل التزامات على النظام ، ويلزم أن تستثمر هذه المخصصات في حدود ما يتمشى مع أهداف نظم التأمينات الاجتماعية من ناحية ومع أهداف خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدولة من ناحية أخرى.

2) طرق تمويل نظام التأمينات الاجتماعية :-

إن المقصود بتمويل نظام التأمينات الاجتماعية هو تدبير الموارد المالية اللازمة للوفاء بالالتزامات التي تتمثل أساساً في مزايا نقدية (كالمعاشات وتعويضات الدفعة الواحدة) ومزايا عينية (كتقديم الدواء والتأهيل

الطبي) بالإضافة إلى ذلك هناك المصروفات الإدارية اللازمة لتنفيذ النظام.(السيد إبراهيم الدسوقي ، 1990) ، (تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، 1992)

وهناك العديد من الأساليب المختلفة لتمويل نظم التأمينات الاجتماعية وكل منها تتميز بمميزات خاصة ، وتتمثل هذه الأساليب في الأشكال الثلاثة التالية: (السيد إبراهيم الدسوقي ، 1990)

- التمويل بالاشتراكات.
- التمويل عن طريق الميزانية العامة.
- التمويل عن طريق ضرائب خاصة.

ويعتبر التمويل بالاشتراكات من أهم هذه الأساليب ، وهو الأسلوب الذي يسير عليه نظام التأمينات الاجتماعية في مصر، ويتخذ نظام التمويل بالاشتراكات أحد الأشكال التالية :

- نظام الاشتراكات الموحدة.
- نظام تحديد الاشتراك على أساس الأجور.
- نظام تحديد الاشتراك على أساس شرائح من الأجر.

وفي مجال تحديد الاشتراكات هناك ثلاثة أساليب لتحديد قيمة الاشتراك هي :

أ- أسلوب التمويل الكامل أو أسلوب التراكم المالي Accumulation of Funds :

وفي هذا الأسلوب تتحدد الاشتراكات الصحيحة بطريقة تكفل تكوين المخصصات اللازمة التي تتوازن مع الزيادة في القيم الحالية للمزايا المستقبلية عن القيم الحالية للاشتراكات التي لم تسدد ، ويساعد تحديد الاشتراكات الصحيحة وثباتها طوال مدة التأمين وريع استثمار المخصصات المالية على تحقيق أهداف نظام التأمينات الاجتماعية ، وتستخدم هذه الطريقة في تمويل التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل ، مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، حيث تتحدد الاشتراكات بحيث تغطي كافة المزايا في الأجل الطويل.

ب- أسلوب الموازنة pay as you go system :

وفي هذا الأسلوب تتحدد الاشتراكات بالقدر الذي يكفي فقط لمواجهة الالتزامات خلال فترة زمنية محددة ، عادة ما تكون سنة واحدة أو عدداً قليلاً من السنوات ، وبالتالي قد تتغير الاشتراكات اللازمة من سنة لأخرى طبقاً للتغير في النفقات المتوقعة ، ويحتاج قبول هذا التغير السنوي المستمر في معدل الاشتراكات إلى وعي تأميني من المؤمن عليهم الخاضعين للنظام ، ومن ثم فلا يتطلب الأمر وجود احتياطيات لها أهميتها من الناحية الاستثمارية ، فالاحتياطيات التي يتم تكوينها في ظل هذا الأسلوب هي احتياطيات طوارئ أو لمواجهة أعباء قصيرة الأجل. وتستخدم هذه الطريقة في تمويل التأمينات الاجتماعية قصيرة الأجل مثل التأمين الصحي.

ج- أسلوب التمويل المرحلي "الاشتراكات المتدرجة" Scaled premiums :

في هذا الأسلوب تتحدد الاشتراكات خلال فترات طويلة نسبياً قد تتراوح ما بين 10 سنوات إلى 20 سنة يطلق عليها فترة التوازن period of equilibrium ثم تزداد هذه الاشتراكات إلى معدل آخر جديد يستمر لفترة توازن أخرى ، وهكذا. وعادة ما تبدأ الاشتراكات طبقاً لهذا الأسلوب بنسبة بسيطة ، ثم تزداد تدريجياً بمعنى

أن تستمر النسبة الأولى سارية حتى تصبح الاشتراكات المحصلة مع ريع استثمارها غير كافية ، فتزاد إلى النسبة التالية ، وهكذا تتم الزيادة دورياً.

ونظراً لأن الأموال المتجمعة من تحصيل الاشتراكات لا ترد إلى المؤمن عليهم (كأصحاب معاشات) أو المستحقين عنهم في شكل معاشات أو تعويضات إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة ، ولذلك يدخل في تحديد الاشتراكات والمزايا معدل ريع استثمار على هذه الاحتياطيات المتجمعة ، ويقع بذلك على عاتق الخبير الاكتواري عند إنشاء أي نظام للمعاشات تقدير معدل احتمالي لريع الاستثمار ، يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الاشتراكات المطلوبة ، ومن الواضح أنه كلما زادت معدلات ريع الاستثمار التي تدخل في حساب الاشتراكات كلما قلت الاشتراكات المقدرة والعكس بالعكس.(محمد عبدالفتاح فودة ، 2003)

ويسعى نظام التأمينات الاجتماعية من وراء استثمار أمواله إلى تحقيق التوازن المالي بين إيراداته (الاشتراكات وريع استثمارها) وبين نفقاته (المعاشات والتعويضات والمزايا العينية) ، ويلعب عائد الاستثمار دوراً هاماً وحيوياً في تحقيق التوازن المالي لنظام التأمينات الاجتماعية، حيث أنه تم إعادة الفحص الاكتواري للهيئة العامة للتأمين والمعاشات في 1987/6/30 باستخدام معدل عائد 7% بدلاً من 6% ، فإن ذلك أدى إلى تخفيض العجز الاكتواري بصورة ملحوظة. مما يدل على أن زيادة عائد الاستثمار يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي لنظام التأمينات الاجتماعية ، وتغطية العجز في المال الاحتياطي ، وبالتالي زيادة كفاءة النظام في إمكانية الوفاء بالتزاماته المالية الحالية والمستقبلية. (سامي نجيب ،1994).

ويرى أحد الكتاب (السيد إبراهيم الدسوقي ، 1990) أن التوازن المالي لنظام التأمينات الاجتماعية يستلزم توافر شرطين مهمين معاً وأن توافر أحدهما ليس بالضرورة كافياً لكي يتوافر الشرط الآخر ، وأن هذين الشرطين هما :

الشرط الأول : أن تكون نسبة الاشتراكات المجمعة من الأطراف الممولة الثلاثة هي النسبة الصحيحة اللازمة لتمويل النظام.

الشرط الثاني : أن يتحقق من استثمار هذه الاشتراكات المجمعة في مخصصات عائد حقيقي يطابق العائد المفترض تحقيقه منها في المدى الطويل.

كما ذكر بعض الكتاب (.Everett T. Allen ,at.,al :1984) أن زيادة عائد الاستثمار بمعدل 1% سوف يؤدى إلى تخفيض تكلفة المعاشات بما يقترب من 12%، والجدول التالي يوضح بالأرقام القياسية التطور الذي حدث في اشتراكات وريع استثمار أموال نظام التأمينات الاجتماعية في مصر خلال الفترة من 1999/1998 إلى 2004/2003.

جدول رقم (5)

تطور الاشتراكات وريع الاستثمار لنظام التأمينات الاجتماعية خلال الفترة من 1999/98حتى 2004/2003

السنة	جملة الاشتراكات		اشتراكات الشيخوخة والعجزة والوفاة		ريع الاستثمار	
	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي
1999/98	11830	100	10018	100	10911	100
2000/99	12767	107.9	10831	108.1	12502	114.6
2001/2000	13672	115.6	11590	115.7	14247	130.6
2002/2001	14753	124.7	12523	125	16219	148.6
2003/2002	15109	127.7	12608	125.8	17407	159.5
2004/2003	17299	146.2	14663	146.4	19018	174.3

المصدر: تقارير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات ،القاهرة ، أعداد 2003/2002، 2004/2003.

من الجدول السابق يتضح أن معدل العائد على الاستثمار يفوق في أهميته النسبية الاشتراكات كمصدر من مصادر التمويل مما يتطلب الأمر ضرورة وضع سياسة استثمارية واضحة المعالم لأموال التأمينات الاجتماعية، ويمكن الاسترشاد بذلك بما جاء في القانون رقم 91 لسنة 1995 للإشراف والرقابة على التأمين، في مجال تأمينات الحياة.

ثانيا: السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية:

1- المراحل التي مرت بها السياسة الاستثمارية:

ونتناول فيما يلي المراحل التي مرت بها السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية:-

المرحلة الأولى: مرحلة الاستثمار المباشر:

بدأت أولى مراحل السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية بصدور القانون رقم 316 لسنة 1952 بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين مستقل عن الخزانة العامة للدولة يتولى استثمار فائض أمواله، وقد اتسمت هذه المرحلة بالطابع الذاتي أو الاستثمار المباشر في أوجه الاستثمار التي يحددها مجلس إدارة الصندوق عن طرق لجان فنية، كما تميزت بحرية الهيئة التأمينية في توجيه الاحتياطيات المستثمرة إلى الاتجاه الذي ترضاه سواء من ناحية اختيار أوجه الاستثمار أو من ناحية انتقاء قنوات استثمار هذه الاحتياطيات، واستمرت اللجان تمارس اختصاصها حتى أواخر عام 1981.

وقد أسفرت نتائج هذه المرحلة عن فشل هذه اللجان في القيام بالمهمة الموكلة إليها لنقص الخبرة الاستثمارية وعدم توافر خطط للاستثمار، وعدم ضمان الدولة للأموال المستثمرة، مما عرض الأموال المستثمرة لمخاطر واضحة ولم يتحقق مبدأ الضمان.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستثمار الحكومي:

بدأت هذه المرحلة بصدور قراري رئيس الجمهورية رقمي 264، 272 لسنة 1962 بشأن الإذن لوزير الخزانة في استثمار أموال التأمين الاجتماعي، وقد تميزت هذه السياسة الاستثمارية خلال هذه المرحلة بسيطرة الحكومة ممثلة في وزارة الخزانة سيطرة مباشرة على عمليات استثمار هذه الأموال، وسرعان ما

انكشفت المصاعب التي واجهت الحكومة من عمليات استثمار هذه الأموال مما دفع المشرع إلى إصدار القانون رقم 45 لسنة 1966 بإنشاء صندوق الاستثمار بوزارة الخزانة تودع فيه احتياطيات التأمينات الاجتماعية مع فائض ايرادات قطاع الأعمال وأموال هيئات الادخار والقروض الأجنبية والمحلية لاستخدامها في تمويل اعتمادات الاستثمارات من ميزانيتي الأعمال والخدمات وعجز الايرادات الجارية عن المصروفات الجارية، وحدد القانون أوجه استثمار هذه الأموال.

المرحلة الثالثة: مرحلة المشاركة في توجيه الاستثمار الحكومي مع إمكانية الاستثمار الذاتي لبعض الأموال:

وقد بدأت هذه المرحلة بصدور القرار الجمهوري رقم 1743 لسنة 1974 الذي اعتبر صندوق استثمار الودائع والتأمينات المُنشأ بالقانون رقم 45 لسنة 1966 هيئة عامة يديرها مجلس إدارة برئاسة وزير المالية ويضم رؤساء الهيئات التي تودع فائض أموالها لاستثمارها بمعرفة ذلك الصندوق ومن بينها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقد حدد القرار مجالات استثمار المدخرات المودعة به وحصرها في قنوات ثلاثة، تمثلت فيما يلي:-

1- تمويل المشروعات الاقتصادية بوجه عام.
2- إقراض الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة بضمان الحكومة، كذلك المشروعات الاستثمارية الأخرى بالشروط والضمانات التي تحدد بقرار وزير المالية بعد موافقة مجلس وإدارة الصندوق.
3- شراء الأوراق المالية، وذلك في حالة وجود فائض في المدخرات.

وقد أجاز القرار للهيئات التأمينية التي تودع فائض أموالها الموجهة للاستثمار في الصندوق استثمار جزء من أموالها بمعرفتها في أغراض الاستثمار الاجتماعي الذي تعود آثاره على المجتمع بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة صندوق الاستثمار.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستثمار عن طريق بنك الاستثمار القومي:

بتاريخ 1980/6/17 صدر القانون 119 لسنة 1980 بإنشاء بنك الاستثمار القومي والذي حل محل صندوق استثمار الودائع والتأمينات في ذمته المالية بالنسبة للحقوق والالتزامات، وقد أوجب القانون تضمين حساب الموارد الاستثمارية بالنسبة للبنك الاحتياطيات الفنية المتولدة لدى صندوقي التأمين الاجتماعي، كما ألزم كل من الصندوقين بإيداع فائض أموالهما المتاحة للاستثمار لديه، ولا يجوز لهما استثمار هذا الفائض في أي وجه آخر من أجه الاستثمار إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك (يضم المجلس ممثلاً عن وزارة التأمينات)، ومجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في إطار السياسة العامة التي يضعها البنك المركزي. ويقوم البنك بتحويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طرق الإسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات أو عن طريق الإسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات أو عن طريق مدها بالقروض ويولى البنك استثمار الأموال التالية:

1- احتياطيات أموال صندوق التأمين الاجتماعي للقطاع الحكومي.
2- احتياطيات أموال صندوق التأمين الاجتماعي لقطاع الأعمال العام والخاص.
3- احتياطيات أموال صندوق التأمين الاجتماعي البديلة.
4- الأوعية الادخارية لصندوق توفير البريد.

5- حصيلة شهادات الاستثمار.

6- حصيلة السندات الدولارية.

2- الخبرة الدولية في مجال استثمار أموال صناديق المعاشات:

يرى (صفوت حميدة: 2002) أن نظام التأمين الاجتماعي المصري يمكن وصفه ضمن المستوى الأول Pillar1 ولكن بطبيعة خاصة، حيث أنه نظام ممول Funded يتحمله مصدري التمويل هما العامل وصاحب العمل، على خلاف لنظم المقابلة له في الدول الأخرى، وكانت هذه هي النتيجة التي سبق أن توصل إليها (Igelsias & Palacios:2000) في بحثهما عن كيفية إدارة احتياطيات النظم القومية استرشاداً بالخبرة الدولية. وفي هذا البحث استعرض الباحثان جدولاً يشتمل على دراسة للمحافظ الاستثمارية للنظم القومية للمعاشات خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات، وتم عرض نتائجه على النحو التالي:-

1- كانت عناصر المحفظة مقسمة إلى أربعة بنود، هي على الترتيب:

- سندات حكومية وودائع ثابتة.
- قروض ورهون عقارية وسندات إسكان.
- أسهم وصكوك ملكية.
- عقارات مبنية واستثمارات أخرى.

2- بلغ عدد العينة مجال البحث 34 دولة منها الدول المتقدمة كندا، سويسرا، الولايات المتحدة، اليابان، السويد والباقي من الدول المسماة تجاوزاً بالدول النامية.

3- تقع مصر ضمن 10 دول تستثمر أموالها بالكامل 100% في السندات الحكومية والودائع الثابتة بالبنوك، ومعها كل من الولايات المتحدة ، وكندا، وسويسرا، والهند، وفنزويلا، وباكستان، وسيريلانكا، واليمن، وكولومبيا.

4- توجد 4 دول وهي النيجر، والسنغال، وجامايكا، وتنزانيا تستثمر من 90% إلى 96% من أموالها في نفس البند السابق والنسبة المكملة موزعة على بقية البنود بنسب متفاوتة.

5- توجد ثلاثة دول هي إثيوبيا، ورواندا، وكوريا، تستثمر من 80% إلى أقل من 90% في البند الأول والباقي بنسب مختلفة في البنود الثلاثة الأخرى.

6- توجد ثلاثة دول كوستاريكا، وبيرو، وكينيا، تستثمر 70% إلى أقل من 80% في سندات حكومية وودائع ثابتة والباقي موزع على البنود الأخرى بما فيها الأسهم وصكوك الملكية.

7- توجد ثلاث دول هي أوغندا، وماليزيا، واليابان والتي تستثمر نسبة تتراوح بين 60% إلى أقل من 70% لتبلغ النسبة المستثمرة في أسهم وصكوك ملكية حوالي 19% أي ما يمثل خمس المحفظة تقريباً والباقي قروض في صورها المختلفة.

8- أقل الدول استثماراً في السندات الحكومية والودائع الثابتة هي إكوادور والسودان، حيث تبلغ نسبة الاستثمار فيها حوالي 10%، 26% على الترتيب، في حين تتركز الاستثمارات في قروض عادية وقرض بضمان رهون عقارية، ونسبة الاستثمار فيها 83%، 58% على الترتيب، وتزيد نسبة الاستثمار في العقارات لتصل إلى 8%، 16% على الترتيب.

9- عموماً هناك تركيز على معظم الدول في الاستثمار في سندات حكومية وودائع البنوك، ويتضح ذلك من خلال متوسط نسبة المستثمر في هذا البند على مستوى العينة بالكامل الذي يبلغ 57%.

أما عن استثمارات صناديق المعاشات التي تقع ضمن المستوى الثاني Pillar2 والذي تنطبق شروطه (كما يرى صفوت حميدة:2000) على النظام المصري والتي تمت في دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان، فكانت المحفظة الاستثمارية تتضمن العناصر التالية:

أ- صكوك ملكية أي أسهم.

ب- استثمارات ذات دخول ثابتة.

ج- عقارات مبنية.

د- استثمارات قصيرة الأجل.

يتضح أن استثمارات هذه الصناديق تتركز في كل من البندين (أ) و (ب) أي ببساطة في الأوراق المالية المتداولة في البورصة، وبنسب مرتفعة تجاوزت في معظم الدول 80% (بلغاريا، الدنمرك، ألمانيا، اسبانيا، ايرلندا، ايطاليا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان)، وهي تمثل 10 دول من أصل 13 دولة، ولم يستثنى من ذلك سوى فرنسا، البرتغال، السويد فقط.

3- تجارب بعض الدول العربية في مجال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية:

1- في جمهورية مصر العربية:

تستثمر أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات في عدة قنوات استثمارية منها:

- المبالغ المحولة إلى بنك الاستثمار القومي لتمويل استثمارات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- الاستثمارات في الصكوك الحكومية.
- الاستثمارات في الأوراق المالية والمشروعات الاستثمارية.
- استبدال المعاش (القروض)
- الودائع لأجل في البنوك
- السندات الحكومية

2- في سلطنة عُمان:

توزع الأصول الاستثمارية حسب أنواعها:

- الأصول الاستثمارية
- صناديق استثمار محلية ودولية
- الأصول قصيرة الأجل
- عقارات محلية
- أسهم محلية ودولية
- صناديق الأسهم الخاصة والدولية
- السندات الحكومية

- السندات المؤسسية

3- الجمهورية العربية اليمينة:

- المبالغ المستثمرة ف بالأوراق المالية
- استثمارات أذونات الخزانة
- استثمارات الودائع الدولارية
- مساهمة المؤسسة في شركة يمن موبايل
- مساهمة المؤسسة في مستشفى اليمن الدولي بتعز التابع لمجموعة هائل سعيد انعم
- استثمارات الجانب العقاري

4- في المملكة العربية السعودية:

إن استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية تشمل بنوكاً وشركات صناعية والاسمنت والاتصالات والمساهمة في عدة شركات في القطاع الصحي، أيضاً أن المؤسسة تستثمر حالياً في 62 شركة محلية بتكلفة شرائية تصل إلى 46 مليار ريال (12.2 مليار دولار).

5- الجمهورية العربية السورية:

أعطى قانون التأمينات الاجتماعية رقم 78 لسنة 2001 في المادة 33 منه، الحق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في استثمار 50% من فائض أموالها في مشاريع تحقق ربحية استثمارية، بموجب دراسة جدوى اقتصادية لمشاريع، وبما يضمن درجة أمان وضمان استثماري.

ثم جاء القانون رقم 2 لسنة 2005 في المادة 37 منه، يحق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استثمار فائض أموالها في مجالات تضمن ربحية استثمارية استناداً لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وبما يضمن درجة أمان استثماري.

6- في المملكة الأردنية:

تتمثل محفظة استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في محفظة القروض، والمحفظة العقارية، ومحفظة الودائع وأذونات الخزانة ومحفظة الأسهم، وحيث تمثل الودائع البنكية ما نسبته 50% تقريباً من إجمالي الاستثمارات، في حين تأتي استثمارات المؤسسة في القروض في المرتبة الثانية حيث تمثل ما نسبته 25% تقريباً من إجمالي الاستثمارات، بينما تأتي محفظة الأسهم في المرتبة الثالثة، حيث تمثل ما نسبته حوالي 18% تقريباً من إجمالي الاستثمارات، وأخيرا تأتي محفظة القروض في المرتبة الرابعة، حيث تمثل ما نسبته 7% تقريباً من إجمالي الاستثمارات.

ثالثا: دور استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1- اهداف ومبادئ استثمار أموال التأمينات الاجتماعية:

قد بين (Marr, Nofsinger Trimble:1995) أن الاستثمارات التي يكون لها أهداف مزدوجة مثل استثمارات صناديق المعاشات التي تهدف إلى تحقيق عائد مقبول وتحقيق بعض المنافع الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وتهدف السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية إلى:-

1- تحقيق عائد استثماري مناسب ومساوي على الأقل لما تم افتراضه من الحسابات الاكتوارية، وذلك إما لتخفيض تكاليف المزايا المقدمة أو زيادة مستوى المزايا.

2- تخفيض المخاطر عن طريق التنويع والتوزيع بين قنوات الاستثمار المختلفة.

3- القدرة على مقابلة الالتزامات عند استحقاقها، مما يستلزم توافر حد أدنى من السيولة والتوافق بين الأصول والالتزامات.

4- توفير الضمان والحماية للأموال المستثمرة وهي أموال المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات.

5- المساهمة في تنمية الأسواق المالية.

6- المساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

7- الوصول إلى معدلات اشتراكات مستقرة.

ويلاحظ ان بعض هذه الاهداف قد تكون متعارضة ويجب تحقيق التوازن بين هذه الاهداف كما ان هناك عدة مبادئ (اعتبارات) يجب مراعاتها عند استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، تتمثل فيما يلي:

1- الضمان: يجب توافر الضمان الكافي للأموال المستثمرة بحيث لا تتعرض للمخاطر التي قد تؤدي إلى ضياعها بشكل كلي أو جزئي، وقد يكون الضمان حقيقي أو اسمي.

2- أن الالتزامات الخاصة بنظام التأمينات الاجتماعية هي التزامات طويلة الأجل.

3- السيولة: ويقصد بها سهولة تحويل الأصل المستثمر إلى سيولة دون تحقق خسائر تذكر (بأقل خسائر ممكنة).

4- الربحية: ويقصد بها تعظيم الربح الناتج من استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية وذلك لضمان استمرارية هيئات التأمين الاجتماعي في تأدية خدماتها.

5- دعم الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوجيه أموال التأمينات الاجتماعية إلى الاستثمار في مشروعات الخطة الموضوعة من خلال المؤسسات المعنية.

6- تحقيق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وذلك من خلال إنشاء المستشفيات والمصحات والنوادي الاجتماعية لاصحاب المعاشات والمؤمن عليهم.

إذا نظرنا إلى هذه الاعتبارات نجد أن بعضها يتعارض مع البعض الأخر، ويسعى القائم على الاستثمار إلى التوافق بين هذه الاعتبارات أو المبادئ الخاصة باستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، ولكن هذه الاعتبارات في مجملها تجعل القائم على استثمار أموال التأمينات يتجه إلى قنوات الاستثمار الآمنة (التى تحقق الضمان) حيث أن هذه الأموال تمثل حقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين والتي يتوجب المحافظة

عليها وزيادتها. وفي سبيل مواجهة التزامات نظم التأمينات الاجتماعية من قِبل المؤمن عليهم والمستفيدين، فإن الأمر يتطلب توظيف الأموال والاحتياطات الفنية المتراكمة لنظم التأمينات الاجتماعية التي تتولد سنوياً بهدف تحقيق العائد الاستثماري المناسب الذي يسهم في تغطية المصروفات والخدمات التأمينية التي تقدمها نظم التأمينات الاجتماعية. وتقوم الهيئة باستثمار أموالها من خلال صندوقين تم إنشاؤهما لاستثمار هذه الأموال أحدهما خاص باستثمار أمول التأمينات للعاملين بالقطاع الحكومي والآخر لاستثمار أموال العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.

2- **<u>دور بنك الاستثمار القومي في استثمار أموال التأمينات الاجتماعية:</u>**

في 1980/6/17 صدر القانون رقم 119 لسنة 1980 بإنشاء بنك الاستثمار القومي لغرض محدد، وهو تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طرق الإسهام في رؤوس أموال تلك المشروعات أو عن طريق مدها بالقروض أو غير ذلك من الوسائل، ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات. ونظراً لطبيعة عمل البنك واختصاصه بتمويل المشروعات القومية فقد أسند تنصيبه لوزير التخطيط وظل الأمر كذلك على هذا الوضع حتى صدر قانون تعديلي في نوفمبر 2001 بنقل تبعية البنك إلى وزير المالية.

تم بناء نظام التأمين المصري على أسس اكتورية أخذت على حسابها تحقيق معدلات عائد على استثمار التخصصات التأمينية بمعدل لا يقل عن 4.5% سنوياً، وحيث أن معدل العائد السائد في ذلك الوقت كان يبلغ 3% سنوياً ولذلك صدر القرار الجمهوري في 1963 ويقضي بأن تتولى وزارة المالية استثمار أموال النظام بمعدل فائدة 3% سنوياً على أن تضاف 1.5% من قيمة الأموال المستثمرة كمساهمة من الحكومة في تمويل النظام، وفي عام 1966 صدر قرار جمهوري يقضي بأن يتولى صندوق استثمار ودائع التأمينات استثمار أموال النظام بسعر فائدة 4.5% مع إلغاء مساهمة الدولة، ورغم تغيير سعر الفائدة السائد عدة مرات إلا أن معدل استثمار هذه الأموال ظل 4.5% وذلك حتى يتم إنشاء بنك الاستثمار القومي الذي تولى استثمار هذه الأموال مقابل 6% في عام 1981، وفي عام 1987 تم تعديل معدل العائد على أموال التأمينات الاجتماعية المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومي لتصبح 7% سنوياً حتى وصلت إلى 13% عام 1992.

- في عام 1992 تم الاتفاق على أن يكون تحديد عائد الاستثمار بناء على الاتفاق بين ممثل البنك ووزير التأمينات في ضوء السعر المعلن من البنك المركزي المصري وبحد أدنى يراعي الأسس الاكتوارية للنظام التأميني وبما يسمح بتلاشي العجز الاكتواري في المخصصات الفنية التأمينية الذي أسفر عنها فحص المركز المالي عام 1982، 1992.

- في عام 1997 تم الاتفاق بين وزارة المالية ووزير المالية على تعديل معدل العائد ليصبح 10.5% سنوياً.

مما سبق يتضح أن معدل العائد على استثمار أموال التأمينات الاجتماعية لدى بنك الاستثمار القومي يعتمد بشكل أساس على قرارات إدارية وليس على أسعار السوق الحر، كما أن معدل العائد المحتسب على الأموال المودعة خلال الفترة من عام 1962 إلى 1997 لم تراعي العائد على معدلات الفائدة في القطاع المصرفي خلال جزء من هذه الفترة حوالي 18% سنوياً، في حين كانت تحتسب فائدة بمعدل 6%

سنوياً على أموال التأمينات الاجتماعية ، ومع تزايد معدلات التضخم في النصف الثاني من حقبة الثمانينات بدأت التأمينات الاجتماعية تطالب برفع سعر الفائدة على أموالها لسد احتياجاتها حتى بلغت الفائدة 12%، وحالياً يبلغ متوسطها حوالي 10%، وعندما أرادات التأمينات الاجتماعية سحب أموالها من بنك الاستثمار القومي والتي بلغت حوالي 94% أموالها المستثمرة، لم تجد تلك الأموال وبالتالي بدأت الأزمة بين التأمينات الاجتماعية وبنك الاستثمار القومي. بلغت أموال التأمينات الاجتماعية في مصر ما يقارب من 467.2 مليار جنيه حتى نهاية 2011/6/30، وهناك ثمانية (ثمان) قنوات لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، وهي البورصة، واذونات الخزانة، وودائع بالبنوك، وسندات حكومية، وبنك الاستثمار القومي، ومديونية لدى وزارة المالية، وصكوك لدى وزارة المالية.(\www.zawya.com\story\ZAWYA20120116064707) والجدول التالي يوضح استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في مصر عام 2011/2010 مقارنةً بعام 2005/2004 كما يلي:

جدول(6)

استثمار أموال التأمينات الاجتماعية عام 2011/2010 مقارنةً بعام 2005/2004 بالمليون جنية

البيان	2005/6/30		2011/6/30	
	المبلغ المستثمر	النسبة (%)	المبلغ المستثمر	النسبة (%)
الأوراق المالية	1.4	0.5	8	1.7
السندات الحكومية	1.4	0.5	24.8	5.3
صكوك العجز الاكتواري طرف الخزانة العامة	2.0	0.8	0.0	0.0
بنك الاستثمار القومي(*)	219.0	82.4	64.4	13.8
القيمة الحالية لإقساط الاستبدال	0.2	0.1	0.0	0.0
أذون الخزانة المصرية	0.7	0.3	7.2	1.5
وثائق صناديق الاستثمار	0.0	0.0	2.4	0.5
مديونية وزارة المالية	35.3	13.3	142	30.4
ودائع البنوك	5.7	2.1	6.2	1.3
صكوك وزارة المالية(**) (بعائد سنوى 8 يسدد شهريا.	00	00	212.2	45.5
الإجمالي	265.7	%100	467.2	%100

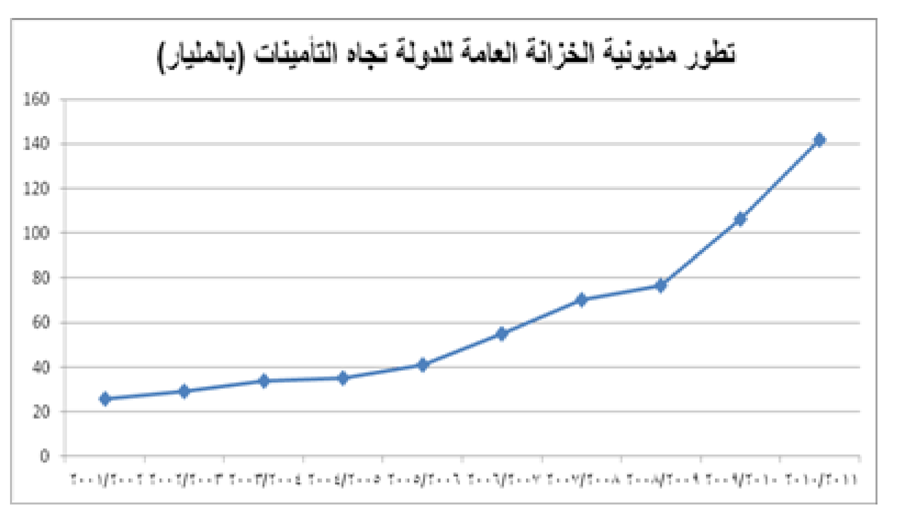
المصدر: وزارة المالية المصرية

(*) فائدة دفترية لاتسدد ةإنما تعلى على اصل الدين.

(**) فائدة نقدية 17 مليار جنية تسدد شهريا للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى.

من الجدول السابق يلاحظ أن:

- إن إجمالي أموال التأمينات الاجتماعية قد ارتفعت إلى ما يقرب من 467 مليار جنيه في 2011/6/30 مقابل 266 مليار جنيه في 2005/6/30 بنسبة زيادة قدرها 75.5%.
- استثمار أموال التأمينات الاجتماعية لدى بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية يزيد عن 95% في عام 2005 من إجمالي التأمينات الاجتماعية المستثمرة، ويلاحظ أن بنك الاستثمار القومي أنشئ عام 1980 لتمويل استثمارات البنية الاساسية والمرافق العامة المعتمدة في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم قروض ميسرة لمشروعات لا يُقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها (رغم جدواها الاجتماعية والاقتصادية) ويتكون رأس ماله من فوائض أموال التأمينات الاجتماعية ونسبة كبيرة من أرصدة هيئة البريد وشهادات استثمار البنك الأهلي ومصادر أخرى.
- تدخلت وزارة المالية لتقليل حجم الأموال المستثمرة (المودعة) لدى بنك الاستثمار القومي لتصبح 64.4 مليار جنيه في 2011/6/30 بعد أن كانت 219 مليار جنيه في 2005/6/30 وذلك لتوفير السيولة اللازمة للتأمينات الاجتماعية لمواجهة أعبائها المالية.
- أصدرت وزارة المالية صكوك بمبلغ 198 مليار جنيه (بعائد سنوي 8% يسدد شهرياً وهو ما يوازي 8.4% سنوياً) والذي تم زيادته إلى 212.2 مليار جنيه في 2011/6/30 للتغلب على المشاكل التي تواجه التأمينات الاجتماعية مع بنك الاستثمار القومي من تقديم سعر فائدة منخفض مقارنةً بالسعر السائد في السوق، بالإضافة إلى استخدام العائد في تعلية الدين فقط، دون دفع فائدة نقدية تستفيد بها التأمينات الاجتماعية.
- زيادة (مضاعفة) الأموال المستثمرة في البورصة وصناديق الاستثمار.
- بلغت الأموال المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومي في عام 2011/2010 حوالي 64.4 مليار جنيه، وهو ما يعادل حوالي 14% من إجمالي أموال التأمينات الاجتماعية المستثمرة.
- بينما بلغت حجم مديونية وزارة المالية للتأمينات الاجتماعية حوالي 142 مليار جنيه في 2011/6/30، ونتيجة للعلاقة المتشابكة التي ظهرت بين وزارة المالية والتأمينات الاجتماعية وذلك منذ عام 1987، وحتى الآن، حيث تحملت الخزانة العامة للدولة بتكلفة زيادة المعاشات السنوية والتي أدت إلى تحمل الخزانة العامة للدولة بما يقرب من 70% من تكلفة المعاشات التي تسددها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي سنوياً. ويوضح ذلك الشكل التالي:



المصدر: وزارة المالية المصرية

والجدول التالي يوضح مساهمة الخزانة العامة للدولة في المعاشات المنصرفة خلال الفترة من 2001 وحتى 2011:

جدول رقم (7)

مساهمة الخزانة العامة للدولة في المعاشات المنصرفة خلال الفترة من 2001 وحتى 2011

السنة	التزام الخزانة العامة تجاه المعاشات المنصرفة (بالمليار جنيه)
2001	12.2
2002	12.7
2003	13.9
2004	15.4
2005	15.9
2006	18.3
2007	18.9
2008	20.0
2009	21.9
2010	22.7
2011	24.8

المصدر: وزارة المالية المصرية

وفي ضوء ما سبق وعلى الرغم من أن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تقوم بوظيفة الأمين على أموال المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات، إلا أن النظام المالي لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية يتسم بعدم فاعلية السياسات والاستراتيجيات الاستثمارية لنظام التأمينات الاجتماعية، وقد أسفرت التوصيات التي

صدرت عن العديد من الخبراء والمؤسسات الدولية إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة استثمار أموال التأمين الاجتماعي بحيث تتجه إلى: (محمد معيط:2009)

1- تحرير الاستثمار بدلاً من قصره على القنوات الاستثمارية السابقة، من حيث إتباع أساليب متعددة لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي لتحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال بمراعاة مبدئي الضمان والسيولة، وذلك بهدف الحصول على عائد حقيقي لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية للمحافظة عليها وعدم انخفاض قيمتها الحقيقية.

2- المحافظة على حقوق المؤمن عليهم عند مساهمة استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:-

أ- تشجيع استثمار أموال التأمينات الاجتماعية وفق مبادئ الاستثمار المتعارف عليها من حيث الضمان والربحية والسيولة.

ب- التأكيد على ولاية مؤسسات التأمينات الاجتماعية على الاموال العائدة لها من حصيلة الاشتراكات وعائدات استثمارها وحقها في التصرف في هذه الأموال.

ج- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في هذا المجال من خلال استثمارات مشتركة تكون أموال التأمينات الاجتماعية فيها العنصر الضامن والمطمئن لهذا الاستثمار، للنهوض بالتنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.

مماسبق يتضح ان السياسة الاستثمارية لاموال واحتياطيات التأمينات الاجتماعية وان كانت تؤدى الى تدعيم البنية التحتية للدولة وتدعيم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا انه يجب ان توجه جزء من استثمارات التأمينات الاجتماعية الى مشروعات اقتصادية تدر عائد سنوى يستخدم فى تمويل عبء المزايا التى تقدمها نظم التأمينات الاجتماعية، بالاضافة الى تخصيص استثمارات لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة لاصحاب المعاشات مثل انشاء نوادى اجتماعية ومستشفيات صحية لهم.

7) خلاصة البحث ونتائجه :

خلص الباحث من خلال دراسته إلى :

- إن أموال نظام التأمينات الاجتماعية هي حقوق المؤمن عليهم والمستفيدين منها ، ولذا لا يجب أن تستخدم هذه الأموال في تمويل العجز الحكومي ولكن يجب أن تستخدم في تحسين الوضع المعيشي والصحي لأصحاب المعاشات والمستفيدين منهم.
- إن اشتراكات نظام التأمينات الاجتماعية في مصر مرتفعة نسبياً بالمقارنة ببعض الدول الأخرى من ناحية وبالأجور والمرتبات من ناحية أخرى ، مما يتطلب الأمر ضرورة إعادة النظر في نسبة الاشتراكات التي يتحملها كل من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ، وبصفة خاصة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الاستثمار الجيد لهذه الاشتراكات وتحقيق معدل عائد مناسب من خلاله يمكن تخفيض نسبة الاشتراكات.

- إن التوازن المالي لنظام التأمينات الاجتماعية يتطلب توافر شرطين مهمين هما أن تكون نسبة الاشتراكات المحصلة من البداية هي النسبة الصحيحة وأن يتحقق من استثمار هذه الاشتراكات عائد حقيقي يطابق العائد الفني المفترض تحقيقه من هذه الاشتراكات المجمعة على المدى الطويل.
- إن احتياطيات نظام التأمينات الاجتماعية تتراكم سنوياً وبصورة كبيرة مما يتطلب الأمر ضرورة البحث عن قنوات استثمارية تعطي عائداً أفضل في ظل درجات معينة من المخاطرة.
- إن عائد استثمار أموال التأمينات الاجتماعية كمصدر من مصادر التمويل يفوق في أهميته النسبية الاشتراكات.
- إن السياسات الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية التي تنتهجها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تعد من السياسات المتحفظة، حيث تبلغ استثمارات الهيئة في صكوك الخزانة العامة للدولة ما يعادل نسبة 70% من إجمالي استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية، وتدر هذه الصكوك عائد ثابت ومضمون من الدولة.
- تبلغ نسبة استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية في هيئة سوق المال نسبة ضئيلة لا تتعدى 1% من إجمالي استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية، وهي أن أموال التأمينات الاجتماعية مضمونة من الخزانة العامة للدولة.
- التركيز على المجالات الاستثمارية التي تحقق أهداف الأمان والربحية ذات المخاطر المحدودة وتقليل التركيز على الاستثمار في الأدوات المالية ذات المخاطر العالية.
- توجيه استثمار أموال التأمينات الاجتماعية لإحداث التنمية المستدامة التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة للشباب وتشتمل على تحقيق أهداف اجتماعية.
- تأكيد استقلالية استثمار أموال التأمينات الاجتماعية.
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار لتحديد أهداف التنمية وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة وتحقيق شمولية امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية.
- تبادل الخبرات بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية في مجال الاستثمار والاستفادة من التجارب الناجحة.
- التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة أو وحدات مستقلة لإدارة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .
- تقوم نظم التأمينات الاجتماعية بدور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقوم به من تجميع الاشتراكات والتي قد تفوق ما تقوم به البنوك من تجميع المدخرات.
- في ظل الاستثمار الجيد لأموال التأمينات الاجتماعية يمكن تمويل عبء زيادة المعاشات من خلال عائد الاستثمار الذي يحققه النظام بدلاً من الزيادة السنوية التي تقررها الدولة وتتحملها الخزانة العامة.
- وضع نظام لاستثمار أموال صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية بأسلوب آمن يعتمد على تركيز أغلب الأموال المستثمرة داخل الدولة بما يؤدي لدعم الاقتصاد الوطني ويجنب أنظمة الضمان الاجتماعي آثار الأزمات الاقتصادية العالمية

المراجع :

1- المراجع باللغة العربية:

- السيد إبراهيم الدسوقي ، "اشتراكات نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية" ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية ، م2 ، ع2 ، 1990.
- السيد إبراهيم الدسوقي ، غزال عبدالعزيز عامر ، "نحو بناء نموذج قياس لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية" ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية ، م1 ، ع1 ، 1990.
- حمدي عبد العظيم، " أساليب استثمار أموال التأمينات الاجتماعي"، مؤتمر "التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول"، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، 13-15 أكتوبر 2005.
- رشاد سالم احمد، " تجربة استثمار أموال التأمينات في سوق الأوراق المالية، مؤتمر" التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول"، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، 13-15 أكتوبر 2005.
- سامي نجيب ، "أساليب تمويل وتكوين الأموال في نظم التأمينات الاجتماعية الفئوية والقومية" ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، 1994.
- سهير مغازي المسلمي ، "تقييم تجربة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في مصر من خلال بورصة الأوراق المالية" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، م27 ، ع1 ، 2003.
- صفوت حميدة، (استثمار أموال صناديق المعاشات " Pension Fund" في مصر بين الواقع الدولي والتحديات المتوقعة)، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، 13-15 أكتوبر 2005.
- علي أحمد شاكر ، "نظام التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية ومدى كفاية استثماراته لمواجهة التزاماته المستقبلية" ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، ع26 ، س18 ، 1979.
- عيد احمد ابوبكر ، " تقييم السياسة الاستثمارية لنظام التأمينات الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية" رسالة ماجستير فى التأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،1997.
- محمد احمد معيط " استثمار أموال الضمان الاجتماعي في ظل الأزمة المالية الراهنة"، المؤتمر العربي للضمان الاجتماعي 19-21 ديسمبر 2009، وزارة المالية، القاهرة.
- محمد حامد الصياد، ليلى محمد الوزيري، " العلاقة بين نظام التأمين الاجتماعي ووزارة التخطيط، والخزانة العامة، وبنك الاستثمار القومي"، مجموعة محاضرات في التأمينات الاجتماعية، المحاضرة الحادية والثلاثون، ابريل 2003.
- محمد توفيق البلقيني ، جمال عبدالباقي واصف ، "نموذج كمي لتبسيط الحسابات الاكتوارية الخاصة بالمعدل السنوي لمعاش التقاعد" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، م23، ع1 ، 1999.

- محمد عبدالفتاح فودة ، "قياس درجة الخطورة وتقييم الأداء الاستثماري لمحافظ استثمار أموال واحتياطيات التأمين الاجتماعي في مصر بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، م27 ، ع3 ، 2003.
- مختار محمد متولي ، السيد إبراهيم الدسوقي ، "تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي السعودي" ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية ، م2 ، ع2 ، 1991.
- محمد احمد معيط ، "467.2 مليار جنية حصيلة اموال التأمينات المصرية حتى 2011" ، على الموقع الالكترونى: (www.zawya.com\story\ZAWYA20120116064707\).
- وليد صالح ، "تحليل اداء محافظ الاستثمار وتحديد نسبة الاشتراك فى مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاردن" ، المجلة الاردنية فى ادارة الاعمال ، م1 ، ع1 ، تموز 2005.
- وليد صالح ، "تحليل استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسهم المتداولة فى سوق عمان المالية 1992-1996" ، مجلة دراسات ، م28 ، ع1 ، 2001 .
- تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات ، جمهورية مصر العربية ، أعوام مختلفة.
- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، "التأمينات الاجتماعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة التاسعة عشر ، طرابلس ، منظمة العمل العربية ، إبريل 1992.
- منظمة العمل العربية ، توصيات الدورة العربية السابعة للتأمينات الاجتماعية ، تونس ، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية ، مايو 1985.
- مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي المصري ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مارس 1996.
- وزارة التأمينات ، "قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 والقوانين المعدلة له" ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1985.

2- **المراجع باللغة الانجليزية:**

- Everett T. Allen, Joseph J. Melone & Jerry S. Rosenbloom, "Pension Planning", 5^{th} ed., Homewood, Illinois, Richard D. Irwin , inc., New York, 1984.
- G. A. Mackenzie, "Social Security Issues in Developing Countries", Staff papers, International Monetary Fund, Washington, vol. 35, Sept., 1988.
- Noriaki Niwata, "State of and Problems with Non-Government Pensions in Japan", Keio Business Review, Society of Business and Commerce, Kieo University, Japan, No. 29, 1992.
- Natarov, V., and Chebotareva ," Investing the Balance Of the Pension Fund of the Russian Federation" , Problems of Economic Transition , 45(7) , 2002
- Social Insurance System Assessment Activity under USAID's Technical Assistance for Policy Reform (TAPR), project, 2000.

- Thomas, A. and I. Tonks ," Equity Performance of Segregated Pension Find in UK", Journal of Asset Management, 1(4), 2001.
- Marr, M.W., Nofsinger, J.R., and Trimble, J.I., "Economically Targeted Investments and Social Investments: Investment Management and Pension Fund Performance ", Working Paper , Clemson University and Washington State University, 1995.